تداعيات أزمة كورنا على تسوية المنازعات التجارية

ورقة بحثية

للمشاركة في المؤتمر العلمي الخامس

لكلية التجارة جامعة طنطا

بعنوان: أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول

المحور الثالث: الجوانب الاقتصادية

دكتور

عبدالله عبدالحي الصاوي

مدرس قانون المرافعات

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة – جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يشهد العالم في هذه الآونة أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل من حيث الطبيعة أو الانتشار, أو الآثار, وهي أزمة فيروس كورونا المستجد(COVID-19), والتي لم تترك مجالا إلا وكان لها آثار سلبية عليه, وأحدثت تغيرات جذرية في كثير من المفاهيم الثابتة والمستقرة في الوجدان الدولي.

وقد كان ولا يزال لهذه الأزمة من الآثار على المجال التجاري ما يصعب حصره؛ وكان من نتاج ذلك حدوث العديد من المنازعات التجارية التي تتطلب تسوية تتفق والطبيعة الخاصة لهذه المعاملات التي تقوم على السرعة الائتمان. وهذه التسوية إما أن تكون اتفاقية عبر وسائل يتفق عليها أطراف المنازعة؛ وإما أن تكون قضائية يضطلع بها القضاء الرسمي في الدولة.

ولا شك أن من أشد آثار الأزمة ما شهده العالم من حالات الإغلاق وتوقف حركة النقل, ومنع السفر أو الانتقال بين الدول, وهو ما أدى بذاته إلى صعوبة تسوية المنازعات التجارية بالوسائل التقليدية التي توجب الحضور المادي لأطراف المنازعة, ومن ثم تم الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة في تسوية هذه المنازعات عن بعد أو بوسائل إلكترونية.

الإشكالية: تتجسد إشكالية هذه الورقة البحثية في تناول أثر أزمة كورونا على تسوية المنازعات التجارية, ومدى جدوى التحول التقني نحو التقاضي بالوسائل الإلكترونية في تسوية المنازعات التجارية.

الأهمية:

تتمثل أهمية الموضوع في تناوله لفكرة باتة ضرورية وأساسية في المجالين القضائي والتجاري, وهي فكرة تطوير وسائل تسوية المنازعات التجارية بما يتناسب مع طبيعة هذه المنازعات, ضمانا لفعالية هذه الوسائل, سيما في ظل أزمة كورونا المعاصرة.

خطة البحث:

نتناول موضوع البحث من خلال ثلاثة محاور؛ الأول: الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا, والثاني: انعكاس الأزمة على التسوية الاتفاقية للمنازعات التجارية, أما الثالث: فيتناول انعكاس الأزمة على التسوية القضائية لهذه المنازعات.

مطلب تمهيدي

تداعيات الأزمة على الاقتصاد المحلي والعالمي

أولا: أهم آثار الأزمة على الاقتصاد المصري:

سببت جائحة كورونا (COVID-19) العديد من التداعيات السلبية على الاقتصاد المحلي والعالمي, ولا تزال هناك حالة من عدم اليقين الشديد حول التنبؤ بالأوضاع خلال الفترة القادمة, وما يمكن أن تسببه هذه الجائحة من مزيد التداعيات على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ورغم قدرة الاقتصاد المصري على التصدي لتلك الأزمة, وقدرة مصر على التعايش معها والوفاء بديونها؛ إلا أن هناك توقعات بأن يشهد النجاح الاقتصادي الذي تحقق, توقفا في بعض القطاعات بسبب الجائحة, والذي يتمثل في التأثير المحتمل على الاقتصاد, جراء تراجع المتحصلات من السياحة, وتضاؤل التحويلات من العاملين بالخارج, وغيرها من القطاعات, والتي قد تؤدي إلى اختلال مصادر الدخل الأجنبي بما يسبب تداعيات واسعة النطاق على الاقتصاد.

فالواقع يؤكد تأثر الاقتصاد المصري كثيرا بسبب هذه الأزمة التي ظهرت في بداية العام الماضي, والتي أعاقت تقدم الاقتصاد بعد أن كان يسير في طريقه نحو النمو والانتعاش الجيد, حيث أكدت العديد من البيانات الرسمية الحديثة إلي أن خسائر الاقتصاد المصري قد تصل الي حوالي 105 مليارات الجنيهات, ووفقا لتصريحات وزيرة التخطيط في الحكومة المصرية؛ فإن وضع الاقتصاد المصري قبل حدوث الأزمة كان في طريقه نحو النمو؛ حيث كان من المتوقع أن يصل معدل النمو خلال الربع الثالث من 2020/2019 إلي نحو 5.9%, غير أن حدوث الجائحة أدي ذلك إلي تباطؤ العديد من الأنشطة, وخاصة قطاعات السياحة والصناعة والطيران والتجارة, وبعد حدوث أزمة كورونا أصبح المتوقع هبوط معدل النمو إلي 4%, حيث واجهت مصر انخفاضًا كبيرًا في صافي تدفقاتها المالية, في وقت كانت فيه القناعة السائدة؛ أنها كانت تسحب نفسها من عنق الزجاجة. فخسرت في هذه الأزمة دخلها من قطاع السياحة، وواجهت انخفاضًا كبيرًا في عائدات قناة السويس، وتقلصًا حادًا في عائدات التصدير، وسط الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز العالمية من 60 دولارًا للبرميل إلى ما لا يزيد عن 25 دولارًا للبرميل. إضافة إلى كل هذا، كان لانخفاض التحويلات بنسبة20٪ على الصعيد العالمي تأثير كبير على الاقتصاد المصري،

باعتباره خامس أكبر متلق للتحويلات في العالم. وتعد التحويلات والسياحة أكبر مصدرين للعملة الأجنبية لمصر، وقد توقف الاثنان في فترة ما بعد كورونا التي سيكون من الصعب استردادها على المدى القصير. في ضوء الخسائر الهائلة التي تتكبدها مصر في عائداتها، سيتعين عليها إعادة تقييم ميزانيتها إلى أسفل ومراجعة طرق الحفاظ على الإنفاق العام وزيادته في قطاعات مثل التعليم والصحة[1].

كما أضير الاقتصادي المصري بخسائر مالية باهظة نتيجة إعلان التدابير الاحترازية لمواجهة أزمة كورونا حيث بلغت مليارات الجنيهات, ومنها خسائر قطاع الطيران, وما تحملته الحكومة من خسائر مالية كبيرة نتيجة إعطاء العاملين في كافة قطاعات الدولة إجازات من العمل لتقليل الكثافة في مختلف قطاعات الدولة, وكان قطاع السياحة من ضمن القطاعات التي أصيبت بخسائر نتيجة جائحة كورونا حيث بلغت خسائر قطاع السياحة حوالي مليار دولار شهريا وفقا لما صرح به وزير السياحة والآثار المصرية, ووفقا لبعض التقديرات؛ فإن قطاع السياحة في مصر لم يحقق أدني ايرادات, بالرغم أنه في عام 2019 حقق إيرادات قدرت بحوالي 13.03 مليار دولار[2].

كما تراجعت التجارة بين مصر وكثير من الدول بشكل كبير, وأشارت نشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن قيمة العجز في الميزان التجاري بلغت أرقاما كبيرة بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الواردات المصرية من بعض الدول كالصين.

ثانيا: تدابير الدولة المصرية لمواجهة الأزمة:

اتخذت مصر العديد من الإجراءات لمواجهة تداعيات أزمة كورونا؛ منها: تخصيص وزارة المالية حوالي 100مليار جنيه لمواجهة آثار الوباء, وتخفيض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلي حوالي 4.5 دولار, وخفض أسعار الكهرباء للصناعة بحوالي 10 قروش, وخفض أسعار العائد لدي البنك المركزي بحوالي 3% مع إتاحة الحدود الائتمانية لتمويل رأس مال وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات, وتخصيص حوالي 50 مليار جنيه للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك, وتخصيص

(1) https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus

(2) https://www.almasryalyoum.com/news/details/3

حوالي 20 مليار جنيه من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية, عمل مبادرة التمويل السياحي لتشغيل الفنادق السياحية, حيث تم تخصيص حوالي 50 مليار جنيه لتمويل السياحة وخفض تكلفة الاقراض لتلك المبادرة الي حوالي 8%, ودراسة القطاعات الاكثر تضررا نتيجة فيروس كورونا لتقديم الدعم اللازم لها.

ثالثا: أثر الأزمة على الاقتصاد العالمي:

أثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي, في العديد من المجالات؛ كالتبادل التجاري؛ إذ يؤدي الحجر إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة وبالمحصلة, أصاب الفيروس الاقتصاد العالمي بالشلل, كما أثر على الترابط المالي، وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالية عام 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.

ومن القنوات التي يؤثر من خلالها فيروس كورونا على مستوى الاقتصاد العالمي: النمو الاقتصادي: فالاقتصاد العالمي أصيب بتراجع إن لم يكن انكماشا حادا، والتوقعات الأولية تشير إلى انخفاض متزايدة العام الماضي والحالي، وقد يصل إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية. وكذلك أسعار النفط العالمي: إذ الملاحظ أن الطلب على النفط قبل تفشي الفيروس كان يترواح حولي 100 مليون برميل باليوم، وانخفاض الطلب عليه بحوالي 15 مليون برميل.

وقد خلصت دراسة اقتصادية، إلى أن جائحة فيروس كورونا وما رافقها من إجراءات إغلاق قاسية، كلفت الاقتصاد العالمي نحو 3.8 تريليون دولار، وهو رقم مرشح للارتفاع. ولن يكون من السهل إعادة تشغيل اقتصاد عالمي حديث مترابط بعد انتهاء الأزمة، وأن تعافي الاقتصاد سيبدأ عندما يستطيع مسؤولو الصحة أن يؤكدوا للناس أنه تم احتواء الفيروس وأن الحصانة من المرض الذي يسببه قد زادت، مؤكدة أن التعافي لن يكون فوريا بل سيكون سريعاً. ولا شك أن أزمة كورونا أثرت علي التجارة الدولية بالسلب بعد أن كانت في طريقها نحو الانتعاش الجيد[1].

(1) http://ecfaypt.org/ %7A%8D%84%9D%7A%8/%D22/05/2020

المبحث الأول

انعكاس أزمة كورونا على التسوية الاتفاقية للمنازعات التجارية

زادت الأزمة التي يعيشها العالم كله في هذه الآونة بسبب جائحة كورونا (COVID-19) من تعظيم دور التكنولوجيا وخوارزميات الذكاء الاصطناعي واستخداماته, رغبة في استمرار كافة الأنشطة دون توقف بسبب هذه الأزمة؛ فلجأ العلم الحديث إلى الاستفادة من التكنولوجيا في وجود الحلول الصحية لهذا الوباء الذي أثر سلبا على كافة الدول وكافة الأنشطة, وزادت حركة التجارة الإلكترونية على المستويين الوطني والدولي, وعظم استخدام أدوات التكنولوجيا في التعليم على كافة مستوياته وأنظمته, ولم يكن القضاء (الاتفاقي, أو الرسمي) بمعزل عما يحدث؛ وإنما كان له نصيب من هذا التقدم التكنولوجي الذي يعيشه العالم عبر استخدام تقنيات التكنولوجيا؛ وإن كانت بدايات التحول التقني في أنظمة القضاء سابقة على هذه الأزمة؛ إلا أن وجودها دفع الدول دفعا إلى السعي الجدي نحو التحول التقني في أنظمة العدالة وإجراءات التقاضي وتسوية المنازعات.

ومن أهم المنازعات التي تثور في الآونة الحالية – ومع تفاقم الأزمة وازدياد انتشار الفيروس, وكثرة الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية– المنازعات التجارية؛ ذلك أن كثيرا من الأنشطة والمؤسسات التجارية عجزت عن الوفاء بالتزاماتها, إما بسبب الركود الاقتصادي الذي سببته الأزمة –على نحو ما أشرنا– أو بسبب عدم قدرة كثير من الشركات والمؤسسات التجارية على العمل في ظل هذا الوباء, بسبب الإغلاق أو توقف حركة النقل والشحن أو الاستيراد والتصدير, أو غير ذلك من الأسباب.

ونتج عن ذلك منازعات تجارية متنوعة تقتضي طبيعتها التجارية والائتمانية؛ أن يتم تسويتها بشكل سريع يتفق مع طبيعة هذه المعاملات, ومن هنا تعاظم دور التسوية الاتفاقية للمنازعات التجارية عبر الوسائل الإلكترونية, والتي لا تتطلب انتقالا أو حضورا فعليا لأطراف المنازعة أو ممثليهم, ومن أهم هذه الوسائل الاتفاقية:

أولا: التحكيم التجاري الإلكتروني:

وهو نظام قضائي إلكتروني خاص مؤداه تسوية المنازعات التي تنشأ أو من المحتمل نشوؤها إلكترونيا بين المتعاملين في مجال التجارة بموجب اتفاق بينهم يقضي

بذلك[1]. ويوفر التحكيم الإلكتروني في المنازعات التجارية جملة من المزايا؛ أهمها: تقريب المسافات بين المتحاكمين, وخفض التكاليف, والسرعة في حسم المنازعة التجارية, وتجنب قضايا الاختصاص التشريعي, فضلا عن ملائمته لطبيعة المنازعات التجارية, وما يتمتع به أشخاص التحكيم من خبرة في مجال هذه المنازعات[2].

ويتم إحالة النزاع على هيئة التحكيم بموجب اتفاق تحكيم إلكتروني, ثم يقدم طلب التحكيم على نموذج إلكتروني معد لذلك على موقع مركز التحكيم, وطنيا كان أم دوليا, وترفق مع الطلب المستندات والوثائق الإلكترونية, التي تؤيده, ويتم الاتصال بطرفي الدعوى التحكيمية إلكترونيا عبر البريد الإلكتروني, أو وسيلة أخرى من وسائل الاتصال التقنية الحديثة, وتباشر جميع الإجراءات في نظر المنازعة التجارية التحكيمية بصورة إلكترونية عبر استخدام وسائل تكنولوجية, كعقد الجلسات من خلال الفيديو كونفرنس, ليصدر الحكم التحكيمي في نهاية النزاع بصورة إلكترونية, ويتم إعلانه لطرفي المنازعة إلكترونيا. ولأطراف نزاع التحكيم التجاري تبادل المحررات الإلكترونية المؤيدة للنزاع عبر البريد أو الموقع الإلكتروني لمركز التحكيم, ويكون لهذه المحررات حجيتها القانونية الكاملة شأنها في ذلك شأن المحررات التقليدية.

ويماثل حكم التحكيم الإلكتروني الأحكام القضائية من حيث كيفية الوصول لهذا الحكم وذلك من خلال إجراء المداولة (الإلكترونية) بين أعضاء هيئة التحكيم والتصويت على ما توصلوا إليه من آراء وترجيح رأي الأغلبية, وصياغة هذا الرأي في قالب مكتوب(إلكترونيا) وإمهاره بتوقيعهم (إلكترونيا), وكذا من حيث شموله للبيانات الشكلية مثل تاريخ ومكان صدور حكم التحكيم والبيانات الخاصة بهيئة التحكيم والحضور وصورة من اتفاق التحكيم وأيضا البيانات الموضوعية مثل أقوال الخصور ومستنداتهم والأسباب التي بني عليها حكم التحكيم ومنطوقه وكذلك من حيث إعلانه (إلكترونيا) لأطراف المنازعة التحكيمية.

ثانيا: التوفيق الإلكتروني في المنازعات التجارية:

---

(1) د. إيناس الخالدي: التحكيم الإلكتروني, دار النهضة العربية, القاهرة, 2009م, ص33.

(2) رجاء نظام حافظ: الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني, رسالة ماجستير, جامعة النجاح الوطنية, فلسطين, 2009م, ص17-18.

ظهر التوفيق الإلكتروني كوسيلة اتفاقية لتسوية المنازعات التجارية, في العالم الافتراضي, باستخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية وفرض تواجده, فزاد الإقبال عليه شيئا فشيئا, وأصبح حقيقة مستقرة نظرا لتوافر الخبرة, والسرية, والثقة, والأمان التقني, والاقتصاد في الجهد والوقت والإجراءات, ويعتبر وسيلة واعدة وأكيدة لحل الكثير من المنازعات, وذلك بعد الاعتراف التشريعي بحجية المحرر الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني[1]. والتوفيق الإلكتروني وسيلة ودية بديلة من وسائل فض المنازعات– وأهمها المنازعات التجارية– قوامه الخروج عن القضاء في فض المنازعات, ويتفق الأطراف على اللجوء إليه باتفاق توفيق شرطا كان أو مشارطة, وهو بذلك نوعا من العدالة الرضائية البديلة عن القضاء.

وهو يعتمد على استعانة طرفي النزاع بطرف ثالث أجنبي تسمح له مؤهلاته الشخصية وتجربته, بالمساهمة في إيجاد حل للنزاع باتفاق تسوية, وذلك بمحاولة تقريب وجهات النظر, ووضع التسهيلات والحلول البديلة, التي يمكن التوصل إليها بناء على ما يقوم به الموفق من بحث وتحقيق, وعلى ما يقدمه الطرفان من معلومات وبيانات بخصوص النزاع, مع الأخذ في الاعتبار الظروف والملابسات المحيطة بموضوع النزاع[2].

ومن حيث طبيعته الإجرائية؛ هوعملية إجرائية إرادية غير ملزمة وسرية, يقوم فيها طرف ثالث محايد ومدرب جيدا بتيسير التفاوض حول تسوية نزاع ما, ويعمل الموفق على تحسين الاتصال بين الأطراف ومساعدتهم على التعبير عن مصالحهم, وتفهم مصالح الطرف الآخر, وتوضيح نقاط القوة والضعف في الموقف القانوني لكل طرف, أو على تعريف الأمور القانونية والاستدلالية والمصالح المشتركة, ومجالات الاتفاق, وطرح البدائل والخيارات, من أجل حل مرض لطرفي النزاع موضوع التوفيق[3].

ثالثا: الوساطة الإلكترونية في المنازعات التجارية:

تعد الوساطة الإلكترونية أحد الوسائل البديلة للقضاء, باعتبارها وسيلة لحل نزاعات عقود التجارة الإلكترونية، والعقود الإلكترونية عموما، عبر استخدام الوسائل التكنولوجية

---

(1) د. خيري عبدالفتاح البتانوني: النظام الإجرائي للتوفيق الإلكتروني, دار النهضة, ص20.

(2) المرجع السابق ص 32.

(3) د. جابر جاد نصار: التوفيق في بعض منازعات الدولة, دار النهضة العربية, القاهرة, 2002م, ص28.

وعلى رأسها شبكة الانترنت، حيث الاستعانة من قبل الأطراف المتنازعين بوسيط لا يقوم القرار لحل النزاع, ولكنه يساعدهم على إيجاد حل مقبول لكل منهما بشكل محايد[1], وهي آلية دولية معترف بها وتحمل أهمية بالغة, فهي تساهم في تسريع تسوية المنازعات التي تنشأ بسبب المعاملات المالية الإلكترونية بين الأفراد الطبيعيين والمعنويين بطريقة ودية وسليمة دون اللجوء إلى القضاء الذي قد يطيل أمد التسوية, كما تساهم في قلة التكاليف والأعباء من جهد وتنقل وسفر[2], وهي بذلك وسيلة بديلة عن قضاء الدولة في تسوية منازعات التجارة الإلكترونية, وغيرها.

وتأتي هذه الأهمية للوساطة الإلكترونية باعتبارها طريق ودي لحل المنازعات التجارية بعيدا عن ساحة المحاكم، إذ تعتبر وسيلة هامة من الوسائل البديلة عن القضاء الرسمي، يقوم بها أشخاص ليسوا قضاة يثق بهم أطراف النزاع، ولا يتقيدون بأي إجراءات تقوم على عدالة متأتية من اتفاق الأفراد، وذلك بالنظر لما لها من أثار إيجابية، حيث تقوم على إجراءات معينة تتمثل في التقريب بين وجهات نظر طرفي النزاع، وتهدف إلى إيجاد حلول للنزاع القائم بينهما، عن طريق تدخل شخص ثالث يسمى الوسيط[3].

وتتم إجراءات الوساطة عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة، باستخدام الإنترنت في جميع مراحل الوساطة، بدءا من تقديم الطلب المعد لذلك سلفا عبر الموقع الإلكتروني لمركز الوساطة، والذي يتضمن جميع البيانات الشخصية لأطراف النزاع، إضافة إلى ملخص عن موضوع النزاع، وكيفية الاتصال بالطرف الآخر, وتباشر جميع الإجراءات إلكترونيا, حتى يصدر اتفاق التسوية الإلكتروني ويعد سندا للتنفيذ.

---

(1) د. عبدالباسط جاسم محمد: تنازع الاختصاص الدولي في التعاملات التجارية الإلكترونية, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, الطبعة الأولى 2014م, ص505 .

(2) لخذاري عبدالحق– آيات حمودة كهينة: العدالة البديلة لتسوية الخلافات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية "الوساطة نموذجا", مجلة النبراس للدراسات القانونية, المجلد 5 العدد 1 مارس 2020م, ص 80.

(3) د. أزوا محمد, د. مسعودي يوسف: الوساطة الإلكترونية كآلية لتسوية منازعات الاستهلاك المبرمة بوسائل الكترونية, المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية, الجزائر, المجلد 2 العدد2, ديسمبر 2018م, ص145.

رابعا: تسوية المنازعات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة:

تم إنشاء نظام خاص بتسوية النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية, أقر التسوية الفورية والقانونية للنزاعات عند صدور تصرف من طرف أحد أطراف المنظمة من شأنه الإضرار بأعضاء المنظمة الأخرى, بالإضافة إلى التزام الأطراف بمبدأ عدم مخالفة الالتزامات التجارية, وإقرار حق الدفاع لصالح المدعى عليه في مختلف مراحل النزاع, وضمان حق التفسير الرسمي للاتفاقات المشمولة, وقد تمتع هذا النظام بخصائص أساسية, أهمها: الشمول وتوسيع نطاقه الذي يعتبر خطوة مهمة نحو توحيد أسلوب تسوية النزاعات بالنسبة لجميع اتفاقيات الجات, كمااستحدث النظام خاصية جديدة تتمثل في استئناف التقارير عن الفرق الخاصة, حيث تكون فيه تسوية النزاعات على درجتين من التقاضي, الأمر الذي يجعله شبيه بالأنظمة القضائية الداخلية, وفي هذا الصدد تم ابتكار وسيلة جديدة قوية, وهي جهاز تسوية المنازعات, الذي يتمثل في المجلس العام الذي يتشكل من كل أعضاء المنظمة, حيث وضع هذا الجهاز حدا لتبادل العقوبات التجارية واتخاذ الإجراءات العقابية المنفردة بين الدول[1].

وفي شأن تداعيات كورونا على تسوية المنازعات التجارية, أصدرت غرفة التجارة الدولية مذكرة توجيهية؛ بشأن التدابير الممكن اتخاذها للتخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا في 9 إبريل 2020م. أشارت إلى أن الفيروس سيقوم بتعطيل العديد من الإجراءات أمام غرفة التجارة الدولية وتوليد منازعات جديدة, سيكون التقدم بها أكثر صعوبة, ويمكن للأطراف والمستشارين وهيئات التحكيم التقليل إلى الحد الأدنى من هذا التعطيل من خلال الخطوات الإضافية التي تتخذها محكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية لتبسيط عملياتها الداخلية.

ونصت المذكرة على واجب أن تواصل المحكمة أنشطتها والسير بإجراءات التحكيم الجارية, وتبقي أبوابها مفتوحة للقضايا الجديدة, ملتزمة بالإنصاف والفعالية أثناء حل المنازعات, وأشارت المذكرة إلى أن اعتبارات الصحة والسلامة بالإضافة إلى القيود المفروضة على السفر قد تؤثر بشكل كبير على عقد الاجتماعات وجلسات المرافعة, ومن ثم سمحت بعقد جلسات افتراضية من خلال الاتصالات الإلكترونية.

---

(1) نوال شعلان: تسوية النزاعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة البويرة, الجزائر, 2016م, ص 171 وما بعدها.

المبحث الثاني

إنعكاس أزمة كورنا على التسوية القضائية للمنازعات التجارية

لم يقتصر انعكاس الأزمة العالمية لفيروس كورونا على التسوية الاتفاقية للمنازعات التجارية عبر التحول إلى الوسائل الإلكترونية؛ وإنما انعكست الأزمة على التسوية القضائية لهذه المنازعات, من خلال التحول التقني نحو نظم التقاضي الإلكتروني في العديد من الدول؛ وإن كانت بوادر هذا التحول سابقة للأزمة؛ إلا أن حدوث الأزمة وآثارها أدى الى زيادة فعالية نظام التقاضي الإلكتروني والمحاكم عن بعد.

ومن أهم المعاملات التي أصبح استخدام التكنولوجيا فيها حقيقة مسلما بها وأمرا واقعيا مفروضا وملموسا؛ المعاملات التجارية, ولا شك أن ما تثيره هذه المعاملات من منازعات تطلب تدخل القضاء لحسمها, تقتضي وبالضرورة توفر آليات قضائية تتناسب مع طبيعة هذه المعاملات؛ إذ لا تجدي معها ومع متطلباتها السريعة؛ الإجراءات القضائية التقليدية التي تعتمد على المستندات والأوراق الخطية ووسائل الإثبات التقليدية, وغير ذلك؛ ومن هنا سعت الأنظمة القضائية إلى تطوير آلياتها وإجراءاتها عبر أنظمة التكنولوجيا والتقنيات الحديثة, لتتحول الإجراءات تقنيا من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني, وبهذا تكون آليات التقاضي وإجراءاته قد أصبحت أكثر تناغما وملائمة لما عليه منازعات التجارة الإلكترونية من تطور تقني.

ونظرا للدور المهم للمحكمة الاقتصادية؛ فإن المشرع المصري عمد إلى تعديل تشريعي في إجراءات التقاضي أمامها, بحيث تباشر الإجراءات إلكترونيا, وعدم الاكتفاء بالإجراءات التقليدية, حيث لم تعد هذه الأخيرة مناسبة لطبيعة الدعاوى التي تختص بها هذه المحكمة؛ ومن ثم أصدر القانون رقم (146) لسنة 2019, مستجيبا بمقتضاه لمقتضيات التقدم التكنولوجي.

الخاتمة

أولا النتائج:

1- أثرت أزمة كورنا بشكل مباشر وكبير على النظام الاقتصادي في مصر والعالم كله, وبشكل أدى إلى تراجع معدلات النمو والانخفاض في معدلات الطلب, وبما أرهق الاقتصاد الوطني والعالمي جراء التدابير الوقائية, وحالة الإغلاق التي اتخذتها الدول, وهو ما أثر تأثيرا كبيرا على حركة التجارة الداخلية والخارجية, وزاد من نسبة المنازعات التجارية.

2- انعكست الأزمة بالتبعية لذلك على المنازعات التجارية ذاتها وآليات تسويتها؛ فاتجهت الجهود إلى إيجاد آليات لتسوية هذه المنازعات في ظل ما يشهده العالم من توقف حركة النقل وصعوبة اجتماع الأطراف في مكان واحد.

3- كان من آثار أزمة كورونا أن تعاظم دور الوسائل الإلكترونية في تسوية المنازعات التجارية, من خلال التحكيم الإلكتروني, والوساطة الإلكترونية, والتوفيق الإلكتروني.

4- لم يقتصر الأمر على التحول التقني للأنظمة الاتفاقية؛ وإنما امتد ليشمل أنظمة القضاء الرسمي من خلال التحول إلى المحاكم الإلكترونية, والمحاكم عن بعد.

ثانيا: التوصيات:

1- نوصي المشرع المصري بتعديل قانون التحكيم المصري, بما يواكب التطورات التقنية التي يشهدها الواقع المعاصر, بالتحول للتحكيم الإلكتروني.

2- تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية بما يسمح بنظم التقاضي الإلكتروني.

3- إنشاء دوائر قضائية متخصصة بنظر المنازعات التجارية عبر الوسائل الإلكترونية, على غرار المعمول به في المحكمة الاقتصادية.